الأسد يندد بتصعيد «العدوان» على سوريا

سوريا: طائرات مجهولة تقصف مقر قوات إيرانية في حماة

الأسد يستقبل وفدا إيرانيا

حافلات لنقل مسلحي المعارضة السورية جنوب دمشق

- واشنطن تنفي قصف مواقع عسكرية بسوريا
- الجيش السوري يقصف المعارضة قرب حمص
- وصول حافلات إلى أطراف اليرموك لنقل مسلحي المعارضة

عواصم – «وكالات»: ندد الرئيس بشار الأسد خلال استقباله أمس الإثنين وفدا إيرانيا، بتصعيد «العدوان» على سوريا، مؤكدا أن من شان ذلك أن يعزز التصميم على «القضاء على الإرهاب»، في وقت بدأ النزاع في سوريا عامه الثامن.

وقال الأسد وفق تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الرسمية «سانا»، إن «ما نشهده من تصعيد للعدوان على سوريا وانتقال الدول المعادية إلى مرحلة العدوان المباشر بعد الفشل الذريع الذي مني به عملاؤها وأدواتها، لن يزيد السوريين إلا تصميما على القضاء على الإرهاب بمختلف أشكاله».

واعتبر أن «المنطقة عموماً تعيش مرحلة إعادة رسم كل الخارطة الدولية»، مؤكداً تمسك السوريين «بسيادتهم وحقهم في رسم مستقبلهم بأنفسهم».

وجاءت تصريحات الأسد خلال استقباله رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني علاء الدين بروجردي، ووفدا برلمانيا مرافقا.

وتعرضت سوريا خلال الشهر الحالي لضربات عدة، أبرزها في 14 أبريل حين شنت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ضربات على ثلاثة مواقع عسكرية في سوريا، رداً على هجوم كيماوي مفترض اتهمت دمشق بتنفيذه في مدينة دوما وتسبب بمقتل 40 شخصا.

كما اتهمت دمشق وحلفاؤها إسرائيل باستهداف مطار تيفور العسكري في حمص (وسط) في التاسع من أبريل.

وتعرضت قواعد عسكرية ليل الأحد، في حماة (وسط) وحلب (شمال) لضربات بـ«صواريخ معادية» وفق ما أعلنت وكالة «سانا» من دون أن تحدد هوية الجهة التي أطلقتها.

ورجح المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن تكون إسرائيل هي المسؤولة عن إطلاقها، لافتا إلى أن القواعد المستهدفة تتمركز فيها قوات إيرانية وفيها مستودعات أسلحة صاروخية. وتسببت هذه الضربات بمقتل 26 مسلحاً موالياً لدمشق، غالبيتهم من الإيرانيين وفق المرصد.

وأكد الأسد والوفد الايراني خلال اللقاء، وفق ما نقلت «سانا»، «الرغبة المشتركة لدى سوريا وإيران في مواصلة تعزيز العلاقات الاستراتيجية» بين الجانبين.

وتعد إيران أحد أبرز حلفاء الأسد. وقدمت له دعماً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بعد بدء النزاع في العام 2011.

من جهة أخرى قتل وأصيب نحو 100 عنصر من قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية في سوريا، إثر قصف جوي استهدف مقر للقوات الإيرانية وقوات النظام، مساء الأحد، نفذته طائرات يعتقد أنها إسرائيلية.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن انفجارات عنيفة هزت مناطق في الريف الحموي ومحافظة حلب، «ناجمة عن استهداف صاروخي تعرض له مقر اللواء 47 في ريف حماة الجنوبي ومناطق ثانية بالقرب من بلدة سلحب».

وأكد ناشطون، نقلاً عن «سكاي نيوز»، مقتل 26 عنصراً وإصابة 60 آخرين من قوات النظام والميليشيات الإيرانية خلال تعرض مواقع عسكرية تابعة للنظام السوري بريفي حماة وحلب لقصف صاروخي.

وأضافت مصادر محلية سورية، أن من بين القتلى 18 عنصراً من الميليشيات الإيرانية، جراء الانفجارات والحرائق الضخمة التي اندلعت في جبل البحوث 47 جنوبي مدينة حماة، فيما لم تتبنى أي جهة الهجوم، إلا أن تقارير أكدت وقوف إسرائيل راء الهجوم.

وأوضحت المصادر أن من بين الجرحى القيادي ومسؤول المركز الإيراني، حيان طلال محمد، نتيجة سقوط صواريخ عدة على المركز الإيراني الواقع بين مدينة سلحب وقرية نهر البارد في ريف حماة الغربي.

وكان أضاف المرصد، أنه «تتمركز داخل مقر اللواء 47 في حماة قوات النظام وعناصر إيرانية»، منوها إلى أن صواريخ سقطت على مواقع لقوات النظام وحلفائها في منطقة مطار النيرب العسكري وبالقرب من مطار حلب الدولي.

وأشار إلى انه «لا معلومات حتى اللحظة عن مصدر الصواريخ التي استهدفت المناطق آنفة الذكر، ولا معلومات إلى الآن عن الخسائر البشرية».

ومن جهتها، قالت مصادر إعلامية مقربة من النظام السوري، إن «طائرات حربية، يُعتقد أنها إسرائيلية، استهدف مساء أمس الأحد، مركز نهر البارد، 60 كيلومترا شمال غرب محافظة حماة، وهو مقر قوات إيرانية».

وأكدت المصادر أن «عدة انفجارات حصلت في اللواء 47 التابع للجيش السوري، إضافة إلى استهداف موقع آخر في منطقة تقسيس قرب ساحل غرب محافظة حماة».

من جانب اخر نقلت شبكة «سي.إن.إن» الإخبارية الأمريكية أمس الإثنين، عن مصادر عسكرية أمريكية نفيها قيام الولايات المتحدة أو قوات التحالف الدولي ضد داعش بقصف مواقع عسكرية تابعة للقوات الحكومية السورية مساء أمس.

وكانت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) نقلت عن مصدر عسكري سوري قوله، إن «بعض المواقع العسكرية في ريفي حماة وحلب تعرضت عند الساعة العاشرة والنصف ليلاً لعدوان جديد بصواريخ معادية»، دون أن يحدد من المسؤول عن شن الهجوم.

وربطت الوكالة بين وقوع «هذا العدوان وبين المعلومات التي تؤكد التوصل إلى اتفاقات لإخراج الإرهابيين من بلدا وبيبلا وبيت سحم ومخيم اليرموك».

وكانت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا شنت ضربات عسكرية على مواقع تابعة للحكومة السورية قبل أسبوعين، إثر اتهامها بشن هجوم كيماوي ضد مدنيين في الغوطة الشرقية.

كما اتهمت الحكومة السورية إسرائيل بقصف قاعدة «التيفور» الجوية العسكرية قرب حمص في التاسع من أبريل الجاري.

من ناحية أخرى قال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن الجيش السوري بدأ، أمس الإثنين، قصفاً عنيفاً لجيب تسيطر عليه المعارضة قرب حمص.

وأضاف المرصد أن الهجوم تزامن مع عرض التلفزيون السوري لقطات لفتح طرق مؤدية إلى جزء من جيب في جنوب دمشق احتدم القتال فيه، وذلك حتى يتمكن بعض مقاتلي المعارضة هناك من الانسحاب وفق اتفاق مبرم.

من جهة أخرى وصلت الدفعة الأولى من الحافلات التي ستقل مسلحي المعارضة من أحياء جنوب دمشق إلى محافظة إدلب.

وقال مصدر عسكري سوري إن «عدداً من الحافلات وصلت قبل قليل إلى أحياء جنوب العاصمة دمشق تمهيداً لنقل عناصر المجموعات المسلحة إلى محافظة إدلب تنفيذاً للاتفاق الذي أعلن عنه مساء الأحد».

ومن جانبه، قال مصدر في المعارضة السورية إن «الدفعة الأولى من المسلحين وعائلاتهم من مخيم اليرموك هم من عناصر هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة) والتي تسيطر على مناطق غرب مخيم اليرموك».

وتوصلت القوات الحكومية ومسلحي المعارضة أمس الأحد إلى اتفاق «يقضي بخروج مسلحي داعش من حي الحجر الأسود ومخيم اليرموك إلى محافظة إدلب مقابل تحرير المحاصرين في بلدتي كفريا والفوعة والبالغ عددهم نحو 5 آلاف شخص على مرحلتين، المرحلة الأولى في الاتفاق يتم فيها تحرير (1500) من أهالي كفريا والفوعة المحاصرين، وتحرير مخطوفي بلدة اشتبرق في محافظة إدلب وعددهم 85 من النساء والشيوخ والأطفال».

وأكد المصدر أن «تنفيذ الاتفاق يبدأ فجر اليوم الاثنين على أن تستكمل جميع بنوده قبل بداية شهر رمضان».

وكان مصدر ميداني يقاتل مع القوات الحكومية قال «إن مسلحي داعش استسلموا للجيش السوري في حيي الحجر الأسود ومخيم اليرموك».

وبدأت القوات الحكومية السورية عملية عسكرية منذ 11 يوماً ضد مسلحي المعارضة في أحياء الحجر الأسود ومخيم اليرموك والتضامن جنوب دمشق وأعلنت تلك الفصائل يوم الأحد استسلامها ووافقت على الخروج من المنطقة.

الأردن: اللاجئون الفلسطينيون يتوجسون من توقف نشاطات «الأونروا»

مخيم للاجئين الفلسطينيين في الأردن

عمان – «وكالات»: بعد تردي مستوى النظافة في مخيمات اللاجئين في الأردن منذ بداية العام، بسبب تقليص وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا، لعدد عمال النظافة إلى أكثر من النصف، أصبح اللاجئون الفلسطينيون في المملكة ينتظرون الأسوأ في الأزمة التي تعصف بالمنظمة الأممية، ويترقبون ما سيحل بهم مع احتمال توقفها عن العمل في سبتمبر المقبل.

وحسب ما قال موظفون في الوكالة فإنها «مهددة بتوقف جميع انشطتها، بسبب العجز المالي الكبير الذي يعصف بميزانيتها، بعد تخفيض الولايات المتحدة الأمريكية مساهمتها، إلى 60 مليون دولار للعام الحالي، بالمقارنة مع 350 مليون دولار للعام الماضي، بالإضافة إلى ممانطة دول أخرى في دفع مساهماتها».

ويضيف هؤلاء والذين طلبوا كتم هوياتهم، أن «القطاع الأكثر حساسية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين والذي سيتأثر بشكل كبير بالأزمة هو قطاع التعليم، الذي ما زال يؤوي حوالي 121 الف طالب في مدارس الوكالة المنتشرة في جميع المخيمات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين بالمملكة والبالغة 13 مخيما».

ويضيف هؤلاء أن هذا القطاع ما زال يعمل بكامل طاقته، ولم يتأثر بتقليص أونروا لأنشطتها، مشيرين إلى أنه «ما زال يشكل عنوانا لوجود أونروا وعملها في خدمة أبناء اللاجئين الفلسطينيين».

ويقدر عجز أونروا في العام الحالي بـ 650 مليون دولار، خاصة أن معظم الدول المساهمة لم تقدم أكثر من 200 مليون دولار حتى الآن.

وبات القطاع الصحي في المرتبة الثانية من بين القطاعات التي سيؤثر توقفها على حياة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

ويقول اللاجئ محمد أبو الهيجاء من مخيم العودة في مدينة اربد شمال المملكة أن» المخيم أصبح لا يطاق، بعد أن بدأت الروائح الكريهة تنتشر في ارجائه، بسبب تراكم وانتشار النفايات في الأزقة والطرقات».

وأضاف أبو الهيجاء أن «السكان بدأوا يشاهدون انتشار القوارض حول النفايات المتراكمة منذ أسابيع أحيانا قبل أن يتمكن من تبقى من عمال النظافة من إزالتها».

ويؤكد اللاجئ أحمد أبو زر من مخيم سوف بمدينة جرش شمال المملكة أن «بقاء أوضاع النظافة بالمخيم على ما هي، يهدد بكارثة بيئية، وانتشار الأمراض، في الوقت الذي لا تابه فيه أونروا، لما حل بالمخيم.

القاهرة تتعهد بحماية السياح الأجانب

مصر: إعفاء رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف من منصبه

وزير الخارجية المصري سامح شكري و نظيره الأوكراني بافلو كليمكين

القاهرة – «وكالات»: أعلنت وزارة الأوقاف المصرية، أن رئيس الوزراء المصري شريف إسماعيل،أصدر الأحد، قرارا بإعفاء رئيس هيئة الأوقاف المصرية أحمد عبد الحافظ من منصبه.

وقالت وزارة الأوقاف المصرية، في بيان: «صدر القرار رقم 815 لسنة 2018 بإعفاء الدكتور أحمد عبد الحافظ عبد الوهاب من منصبه رئيسا لمجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية».

ولم يذكر البيان تفاصيل أخرى، عن الإعفاء.

من ناحية أخرى قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، إنه تناول مع نظيره الأوكراني بافلو كليمكين، مكافحة الإرهاب والعمل على تعزيز الصادرات المصرية لدعم خطط الإصلاح الاقتصادي.

ووجه شكري خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده مع نظيره الأوكراني، أمس الاثنين، الشكر لأوكرانيا على استمرارها منذ 2011 على ايفاد وتشجيع المواطنين الأوكرانيين لزيارة مصر، والعمل على طمأنة الأوكرانيين على زيارة المقاصد السياحية ودعم السياحة المصرية.

وأكد أن مصر تبذل مجهود كبير لتأمين المقاصد السياحية، وتتعهد بتوفير 100% من الجهد والحماية للسياح الأجانب بفضل جهود الشرطة والقوات المسلحة، مشيرا إلى أنه بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك والقضية الفلسطينية والأوضاع في سوريا وليبيا، ومستقبل المنطقة خاصة في ضوء ما حققته مصر من استقرار وإصلاح.

وأعلن شكري عن رغبته في تلبية دعوة نظيره الأوكراني لزيارة كييف العاصمة الأوكرانية من أجل دعم العلاقات الثنائية والتنسيق حول الاهتمامات الدولية.

فيما قال وزير الخارجية الأوكراني بافلو كليمكين، إن العلاقات بين القاهرة وكييف تتمتع بشكل متميز، مشيرا إلى اجتماعات جرت بين رئيس الوزراء ووزراء السياحة والاقتصاد، وأكد أنه سيلتقي رئيس مجلس النواب الدكتور علي عبد العال لبحث التعاون، إضافة لتعزيز التعاون مع الجامعة العربية.

وأشار وزير الخارجية الأوكراني إلى أنه من المهم الجمع بين الشركات الأوكرانية والمصرية وتعزيز التعاون، وأن مصر دولة هامة للإقليم والأمن العالمي، مشيرا إلى دعم بلاده لمصر في حربها على الإرهاب.

وأوضح الوزير الأوكراني أن العلاقة خاصة ومتميزة بين القاهرة وكييف خاصة بعد تشغيل خط طيران مباشر بين العاصمتين، مشيرا إلى أن السياح الأوكرانيين وصل عددهم إلى 800 الف سائح خلال هذا العام ،وأكد أنه التقى خلال زيارته رئيس الوزراء وعدد من الوزراء الفاعلين لبحث العلاقات الثنائية .

وشدد الوزير الأوكراني على أن بلاده هي من تقوم بصناعة الترام المستخدم في الإسكندرية بالشراكة مع الحكومة الفرنسية.